

وانحانات مملوكة بها والناس فيها بلوى عظيمة فرجع اليه وقاسوا طين بحاري  
عده لان حشيت الناس والدواب فيها واحد وعند ذلك بروي رجوعه التي قولها  
اذا اصابه عدل حتى قال يطهر بالذلك وفي الروث لا يحتاج الى الدلك عند لما  
قلنا واما بول الغرس فقد نفا من فيه نفاصان على فقد بران كراهية الكد كراهية  
توبه عند في حنيفة رحمه الله وعلى اعتبار كراهية كراهية فترجم على ان يحرق  
طاهر لان حرمته لكل من تلحم لادي فضا وخفقا لا ندول طاهر الموقر للفتا  
فيه موجود او عند ابي يوسف رحمه الله ما كور فيكون بوله خفقا عن عند  
محمد رحمه الله طاهر لان ما بول كل واحد طاهر عن قوله وخر في طير لا بول كل هذا  
قول ابي حنيفة رحمه الله لا نه خفقت عنده وعندهما مغلظة في رواية الهندية  
وفي رواية الكرخ طاهر عندهما وعند محمد بن جاسم مغلظة وقيل ابي يوسف  
مع ابي حنيفة في الخفيف ايضا فحصل ابي يوسف ثلاث روايات والاشية  
روايات والحمد رواية واحدة والصحيح رواية الهندية وهي ان جاسم  
خفقت عنده وعند ابي يوسف ومحمد مغلظة وجه طهراته انه ليس بالمتصل  
عنه نمن ولا حنث راجحة ولا ينجح من الطيور عن المساجد حنثنا ان  
خروج الطيور طاهر حتى لو وقع في الماء لا يفسد ووجه التعليق انه لا  
اصابته وقد يخرج طبع الليوان الحنث ونمن فصيرون الدجاج والبط وهذا  
مشكل على قولهما الماعرف من مذهبهما ان اختلاف العلم يورث الشبهة  
وقد تحقق فيه اختلاف فان طاهر في رواية ابي حنيفة وابي يوسف ومهما  
الله على ام كان لا يتبادر فيه مساع ووجه الخفيف عموم المروي في الرواية  
شي التي يوجب الخفيف فيها لا يفتق فيه قال **ودم السمك ولعاب البغل**  
**والخمار وبول الصخر كوس لا يبروه في الجمل** معطوفة على ما تقدم من قوله  
قد لا درهم اي حتى قد لا درهم ودم السمك الاخر وفيه نظر لان السمك  
ولعاب البغل والخمار طاهر الرواية تكفي بكون معقولا والعفو يقتضي  
النجاسة وعن ابي يوسف رحمه الله ان السمك الكبير اذا اسال منه شئ فاحسن  
يكون نجسا مغلظا وفيه اشكال لا يلا يقول بالخلط مع وجود اختلاف  
فيه وعند انه قد كان بالكتبة ان اسال عن العلم فيه والصحيح ظاهر الرواية  
لا نه ليس يرم على الخفيف لان الدموي لا يسكن الماء ولهذا التوجه رحمه الله  
في تعليق السلسلة بقوله لان هذا ما يعيش في الماء والديبل على انه ليس بدم انه  
يسخن الشمس والدم يسود بها فلا يكون دما واما لعاب البغل والخمار فقد

شبهية الأسيار واما البول المتخفف قد يورس لا يورس فغول وورق فاذا اسلا  
الثوب وعن ابي يوسف رحمه الله وجوب غسله لا نجس حقيقة قلنا لا يستأ  
الاستماع عند فسق طحكه وقوله قد يورس لا يورس الى انه اذا كان قد  
جاءها الاخر يعتبر والحكم ان لا يعتبر للضرورة قال **والجمل المرقع يطهر في**  
**عنبه** لا نه نجس الجمل باعتبار العين فيزول بزوالها ولو يترنم من جمل حمة  
انه يطهر بمره اذا عصم وقيل لا يطهر بالم يغسله انه يبعد زوال العين حتى  
بجاسة غير مره لم تغسل قط وعن ابي حنيفة انه يغسل مرتين بعد زوال  
العين لا نه بعد زوال العين حتى بجاسة غير مره غسل مرة قال **الا**  
**ما شق اي الاما شق** زالة اثره لغوله عليه الصلاة والسلام لحواله بنت يسار  
حسن قالت له فان لم يتزوج الدم بارسول الله قال لا يفك الماء ولا يزيل اثره  
ولان فيه حيا بدا فان من خصص يد او نجسته عتبا نجس لا يورس لو بها  
بالفعل ويحط بها ما خرج طاهرا لا يبق بهن الشريعة ونفسير السلسلة ان  
يجتاح لازالة الشئ الاخر سوى الماء كما لصا بون ونجس لان الاله المعين  
لقلع النجاسة الماء فاذا احتجج الى سبي ان شق على الناس فلا يكلفه طهرا  
به قال **وتعزم بالغسل ثلاثا** قال **والعصر كل امرئ** احتجج من النجاسة  
يطهر بثلاث غسلات وبالعصر في كل مرة والمعتبر فيه غسل الظن واقما  
قد عر ثلاثا لان غلبة الظن يحصل عنده غالبا ولهذا قال عليه الصلاة والسلام  
اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده ولا يات حتى يغسلها ثلاثا للديب  
وهذا لان ما ليس له عين مرهية لا يمكن القطع بزواله فلم يبق الا الاجتهاد  
وهو لا يخرج غالبا الا بالاكثار والعصر فنه طهرا في الكفاية حتى لو لم يعل  
ثوب نجس وغلبت على ظنه انه قد يطهر جاز وان لم يكن ثم عصم والمعتبر من  
الغاسل لان يكون الغاسل معرا او مجنونا فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه  
هو المحتاج اليه قال **وتنال الخفاف** فيها **ان يصح** اي يطهر بالغسل ثلاث  
مرات وبالخفيف في كل مرة فيما لا يمكن عصم كالحزف والاسبر واللبنة الحادة  
والجلد المدبوغ بالنجس لان الخفيف نوتوا استخراج النجاسة ونفسير الخفيف  
ان تغلب حتى يقطع التماسه ولا يشترط فيه البيسور على هذا السكندر  
بالماء النجس الدم المطبوخ به والمغسل بالماء بالنجس حتى لا ينجس تطهر  
بان تمنع السكن بالماء الطاهر ثلاث مرات وتقطع المنطة والجر الماء الطاهر  
ثلاث مرات وتبترد في كل مرة وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تطهر هذه الا